كليـة الحقوق
قسم القانون العام

رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

الأحزاب السياسية والحريات العامة

"دراسة مقارنة "

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقــوق

مقدمة من

الباحث / ناصر عبدالله المسيلم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ.د / سعاد زكى الشرقاوى — رئيساً ومشرفاً
الأستاذ بقسم القانون العام كلية الحقوق جامعة القاهرة

أ.د / يسرى محمد سعيد العصار — عضواً
الأستاذ بقسم القانون العام كلية الحقوق جامعة القاهرة

أ.د/ محمد سعيد أمين — عضواً
الأستاذ بقسم القانون العام كلية الحقوق جامعة عين شمس

٢٠١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة : الآية : ٣٢

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبة أجمعين . إن الشكر كلمة طيبة أصلها ثابت وفرعها فى السماء ، لا يلجأ إليها الإنسان إلا عندما يثقل كاهله عظيم الإحسان ، ومن هنا لا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص آيات الشكر والعرفان بالجميل الى :

السيدة الأستاذة الدكتورة / سعاد محمد الشرقاوى – أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة المشرف على الرسالة رئيس لجنة الحكم والمناقشة

والتي تفضلت مشكورة ، بقبول الاشراف على هذه الرسالة ، حيث لم تدخر وسعا قى توجيهى وإرشادى وهو أمر ليس بغريب على سيادتها ؛ حيث تعد رمزا من رموز فقه القانون العام وممن أثروا الساحة العلمية بمؤلفات حازت إعجاب رجال القانون وسد بها العديد من الثغرات وهدى بها الكثير من طلاب العلم ، لسيادتها منى جزيل الشكر وخالص الدعاء بأن يمد الله في عمرها وأن يحفظها للعلم وأهله هاديا ومرشدا ، ولأبنائها وطلابها ذخرا وعونا .

– وإنه لفخر لى أن يكون ضمن لجنة المناقشة أستاذاً كبيراً وعالماً جليلاً **السيد الأستاذ الدكتور / يسرى محمد العصار أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة** على قبول سيادته الاشتراك والحكم على الرسالة على الرغم من مشاغله الكثيرة ومهما قلت وأطنبت في القول ، فلن أوفيه بعض حقه ولن أعطيه سوى قليل مما يستحقه ، ففضله على طلاب العلم لا تكفيه إشارة ولا تحويه عبارة ، ، فله أسمى أيات الشكر وجزاه الله تعالى عنى وعن زملائي من طلاب العلم خير الجزاء .

– كما يسعدنى أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى **السيد الأستاذ الدكتور / محمد سعيد أمين أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس** على تفضله بقبول الاشتراك فى المناقشة والحكم على هذه الرسالة وتحمله عناء قراءتها . على الرغم من مشاغله وأعبائه الكثيرة فلسيادته منى كل الشكر والتقدير وجزاه الله عنى خير الجزاء وأدام الله في عمره ومتعه بموفور الصحة والعافية .

مقدمة

إن مكامن الحرية هي : ضمائر حية ، وقلوب زكية ، وعقول ذكية ، فإن خمدت روحها في مكامنها ، فلا دساتير تنفع ، ولا قوانين تردع ، ولا محاكم تمنع من أن يحل محلها القهر، والقسر، والاستبداد ، فينكمش الصدق ، وترتفع هامات الكذب ، وتتوارى الشجاعة ، ويسود الجبن ، وينزوى الوفاء ؛ فتنشط الخيانة وينكس العدل رأسه ، ويعم الظلم ؛ فيجمد الفكر، ويشرد الذكاء ، وينمحى الإبداع ، ويقع المجتمع كله في عثرة قاتلة مهلكة ، تؤدى إلى قعر التدنى وقاع الهبوط ، وتدفع به إلى أسفل سافلين .

أما إذا عاشت الحرية حقيقة في الضمائر، والأفئدة ، والأذهان ؛ فليست بحاجة إلى دساتير، ولا قوانين ، ولا محاكم (١) ، وأهم ما يبرز إيجابية الإنسان من سلبيته هو سلوكه ، وسلوكه يتوقف على مدى مشاركته في الحياة بصفة عامة، والحياة السياسية بصفة خاصة .

ومن أهم الوسائل والأساليب للمشاركة في هاتين الحياتين هي الأحزاب السياسية (٢) ، فجدوى النظام الحزبى ودلالته الوحيدة هو أنه مظهر منظم لعدة

---

(١) د. عثمان عبدالملك الصالح ، النظام الدستورى والمؤسسات السياسية في الكويت ، دراسة تحليلية نقدية للنظام في إطاره التاريخى وفى إطاره النظري ، وفى واقعة العملى ووسائل إصلاحه ، الجزء الأول ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٣ ، ص٣ .

(٢) د. سعاد الشرقاوى ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، الدولة – المؤسسات – الحريات ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢١٢ وما بعدها ، د. محمد إبراهيم خيرى الوكيل ، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية بين النظرية والتطبيق ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٥ ، ص ١٠ .

حريات : (أهمها حريات الرأي ، والعقيدة ، والاجتماع ، والجمعيات) ([1]) ، فنجد الأحزاب السياسية بإعتبارها وعاء للمشاركة المستمرة ، تعمل على توسيع النشاط السياسى والمشاركة الجماهيرية ، كما تعد بمثابة حلقة وصل بين الحاكم والمحكوم ، ومن خلالها تتم الممارسة اليومية العادية لحرية الرأي ([2]) ، وبالتالي تعد الأحزاب السياسية في العصر الحاضر في الأنظمة الديمقراطية إحدى الضرورات التي دفعت الفقه إلى القول بأن لا ديمقراطية ، ولا نظام نيابى ، ولا حرية بدون الأحزاب وتعددها ([3]) ؛ لكونها من أهم العناصر والقوى المؤثرة في أي نظام سياسى .

ولقد خطت الكويت منذ استقلالها عام ١٩٦١ ، وحتى اليوم خطوات كبيرة نحو إقامة دولة المؤسسات الدستورية ، ومنذ ذلك التاريخ أتيحت للشعب الكويتى فرص عديدة تمكن من خلالها أن يجسد مبدأ السيادة الشعبية بصيغ مختلفة ، بل ومارس عبر قنواتها العديد من حقوقه وحرياته السياسية مثل : الانتخاب ، والتجمع ، والتعبير عن الرأي ، ومخاطبة السلطات العامة ، والمعارضة وغيرها من الحقوق والحريات الأخرى ، وبقدر ما كان الشعب يمارس مظاهر سيادته في مجالات مختلفة من الحياة العامة ، بقدر ما كان يتزايد مستوى الوعى السياسى لدى الشعب الكويتى في شأن قضاياه السياسية .

ولئن كان الأمر كذلك طوال السنين ، فإن الحاجة اليوم ماسة جدا إلى صيغ منظمة ترتقى بالعمل الشعبى إلى صيغ العمل المؤسسى القائم على أساس

---

(١) د. عبدالحميد متولى ، الحريات العامة ، نظرات في تطورها وضماناتها ومستقبلها ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، بدون تاريخ ، ص ١٥٧ ، د. محمد عصفور ، أزمة الحريات في المعسكرين الشرقى والغربى ، بدون دار نشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٦١ ، ص ١٧٥ .

(٢) د. مها على إحسان العزاوي ، الحقوق والحريات السياسية دراسة مقارنة مع الدساتير العربية والدساتير الغربية ، دار الفكر والقانون ، المنصورة ، ٢٠١٦ ، ص ١٢.

(٣) انظر في عرض وتحليل تلك الآراء : د. نبيلة عبدالحليم كامل ، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر ، دار الفكر العربى ، بدون تاريخ ، ص ٧ وما بعدها .

الأهداف والبرامج ، القادر على أن يلبى مستلزمات تجسيد الإرادة الشعبية بما يضمن لها مكانا مرموقا ، وصوتا مسموعا في إطار دولة المؤسسات المنشودة (١) ، لا سيما وأن دولة الكويت قد انتقلت نقلة نوعية وهامة في التجريب السياسى والعمل الديمقراطى ، أفرزت تكتلات سياسية مختلفة قبل بها وتعامل معها ، أو انتقدها ، الأمر الذى يشكل في جملته أرضية خصبة وملائمة لقيام تجربة حزبية ناضجة .

أهمية الدراسة :

بلغ الرأي العام الكويتى مرحلة جعلته متمرسا في استخدام مصطلحات سياسية متقدمة مثل : المكتسبات الدستورية ، المال العام ، المشاركة الشعبية ، السلطة الفردية .

وأصبحت اليوم جزءا أساسياً من ثقافته الحياتية العامة ، وعلى الرغم من كل ذلك فإن السمة الغالبة على العمل الشعبى الكويتى داخل البرلمان وخارجه كانت الصبغة الفردية ، أي تلك التي تقوم على النشاط الفردى لكل شخص من الأشخاص .

وبالتالي أضحت دراسة الأحزاب السياسية عملية هامة جداً ، وضرورة بالغة تفرض نفسها على كل من يتعرض لدراسة أي نظام سياسى ، باعتبارها مفهوما استراتيجيا يمكن على أساسه فهم الكثير من الظواهر داخل الأنظمة السياسية المختلفة .

---

(١) د. محمد عبدالمحسن المقاطع ، الأحزاب السياسية في الكويت بين الضرورة البرلمانية والمشروعية القانونية ، دراسة تحليلية ، مجلة القانون والاقتصاد ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، العدد السابع والستون ، ١٩٩٧ ، ص ١٣١ .

.وبالتالى تتجلي أهمية هذا البحث فيما يلي :

١ – لقد أقتضى البحث التعمق في النصوص القانونية ، ورأى الفقه ، وأحكام القضاء ، ومواقف ما زالت بكراً لم يتطرق إليها الباحثون ، وهى في حد ذاتها تمثل حلولاً لكثير من المسائل المعقدة بشأن الأحزاب السياسية والحريات العامة

٢ – ترتبط معظم نقاط هذا البحث بمشاكل كثيراً ما تثار في الواقع العملى ، وتكون على درجة كبيرة من التعقيد الواقعى والفنى ، ولعل أبرزها ما هي الدواعى السياسية لإنشاء الأحزاب في الكويت ؟

٣ – إلقاء الضوء علي الضرورات البرلمانية لإقامة الأحزاب في الكويت

٤ – الوقوف على موقف التشريعات المقارنة ورأى الفقه والقضاء للاستفادة منها .

إشكالية الدراسة :

ترجع مشكلة الدراسة إلى ما يتسم به موضوعها من كونه دقيقًا وشائكًا، ويحاول إلقاء الضوء حول أثر غياب الرأي العام المنظم (الأحزاب السياسية) على مستوى أداء الممارسات البرلمانية وتطويرها بشكل خاص ، وأثر ذلك على فاعلية الرأي العام وضرورة تنظيم ممارستها وفقاً لأسس وقانون يحكمها ويؤطر ممارستها بما يحفظ المصلحة الوطنية .

سبب اختيار موضوع الدراسة :

نبت في ذهنى موضوع هذه الرسالة ؛ نظراً لأنه على الرغم من أن هناك العديد من الأبحاث التي تعرضت لأجزاء من هذه الرسالة ، إلا أنه ما زال المجال خصباً ، والحاجة قائمة للتعمق في بحث ودراسة هذا الموضوع .

خاصة في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية المستجدة ، والتي يتأثر بها شكل النظام السياسى السائد في الدول ، لاسيما وأن الأحزاب السياسية في

الكويت واقع حقيقى ذو جذور ضاربة منذ أمد بعيد ، لكنها لم تخرج إلى الجمهور بشكل علنى وصريح تحت اسم واضح باعتبارها أحزابا سياسية .

منهج الدراسة :-

نظرا للطبيعة غير التقليدية لموضوع الدراسة وحداثته في ذات الوقت ، فقد كان لزاما اللجوء للعديد من مناهج البحث ، والتي تكون متداخلة ومتآزرة معا منها : المنهج التاريخى : بما يعنى الوقوف على الأصول التاريخية لنشأة الأحزاب السياسية وتطورها في التشريعات المقارنة ، أما المنهج الوصفى التحليلى كان الهدف منه وصف وتحليل نظم الأحزاب المختلفة ، ورصد وتحليل الأسس التي تقوم عليها ، أما المنهج البنائى الوظيفى ، فكان الهدف منه فهم وتحليل الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، ومن خلال المنهج المقارن تطرقنا لتناول بعض التشريعات الأجنبية والعربية، والتي تناولت الجزئيات المختلفة للدراسة موضوع البحث للاستفادة منها لدى قيام المشرع الكويتي بوضع تشريع ينظم موضوعها .

خطة الدراسة :-

قسمت الدراسة إلى فصل تمهيدى ، وقسمين . وقد جاء الفصل التمهيدى : بعنوان مبررات الأحزاب السياسية .

أما صلب الدراسة فقد قسمناه إلى قسمين :

القسم الأول : **الحريات وتكوين الأحزاب السياسية وتنظيمها**

الباب الأول : **حق تكوين الأحزاب يعكس وضع الحريات في المجتمع** .

الباب الثانى : **تنظيم الأحزاب واثرها علي الحريات**

القسم الثانى : **الحريات ونشاط الأحزاب** .

الباب الأول :**النشاط الحزبى والديمقراطية**.

الباب الثانى :**الرقابة القضائية على ممارسة النشاط الحزبى**.

فصل تمهيدى
مبررات الأحزاب السياسية

تمهيد وتقسيم :

يشغل موضوع الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة مكاناً هاماً في الفكرين السياسى والقانونى ، ليس في بلاد الديمقراطيات الغربية فحسب ، بل – أيضا– الشرقية منها .

فتحليل أي نظام سياسى لأى بلد يتطلب اليوم تحديد القوى المختلفة التي تشارك في ممارسة السلطة والتأثير عليها ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر(١) ، وبالتالي فإن التحليل النهائي لأى نظام سياسى لابد وأن يأخذ في الاعتبار تلك القوى ؛ لأنه في جوهره مؤسس على نوعين من الأجهزة : الرسمية الممثلة في السلطات الثلاث – التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية – وغير الرسمية ، أهمها وأعلاها الأحزاب السياسية .

لهذا تعتبر الأحزاب السياسية من أهم العناصر والقوى المؤثرة في أي نظام سياسى ، حتى قيل إن أي نظام سياسى ما هو إلا إنعكاس للنظام الحزبى السائد فيه (٢) ، وبإعتبار أن الأحزاب هي إحدى ركائز الحكم في الأنظمة الدستورية الحديثة ، فقد أثير التساؤل حول تعريفها ، وتاريخ نشأتها ، والفرق بينها وبين جماعات الضغط ، وللإجابة على تلك التساؤلات سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : تعريف الأحزاب السياسية وتاريخ نشأتها .

المبحث الثانى : الأحزاب السياسية وجماعات الضغط .

---

(١) د. نعمان أحمد الخطيب ،الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، منشورات جامعة مؤتة ، الأردن ، ١٩٩٤ , ، ص ٥ .

(٢) د. طعيمة الجرف ، نظرية الدولة والمباديء العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ، ص ٦٠٠ د. الشافعى أبو راس ، التنظيمات السياسية الشعبية ، عالم الكتب ، ١٩٧٤ ، ص ٣٢٥ .

المبحث الاول

تعريف الأحزاب السياسية وتاريخ نشأتها

تمهيد وتقسيم :

فكرة الأحزاب هي إحدى الأفكار التاريخية ، والتي تعود أصولها إلى الحضارات القديمة ، إلا أن الأحزاب بمفهومها المعاصر لم تنشأ إلا منذ قرن تقريباً ، كما أنها تأثرت بالتغيرات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية في العصر الحديث([1]).

وعلى ذلك فتعريف الحزب في العصور القديمة يختلف عن تعريفه في العصور الوسطى ، وعن الحزب إبان الثورة الفرنسية وما تلاها ، وإذا كانت فكرة الحزب تختلف باختلاف الزمان والمكان ، فإن هناك عنصراً لا يتغير، ويكاد يكون قاسماً مشتركاً في جميع الأحزاب ، هذا العنصر هو التضامن المعنوى والمادى الذى يجمع أعضاء الحزب ، إذ يوجد بين هؤلاء الأعضاء أفكار سياسية متشابهة تجعلهم يعملون معاً من أجل وضع سياستهم موضع التنفيذ ، ومن خلال هذ المبحث سوف نتناول تعريف الأحزاب ، وأهم وظائفها ، وتاريخ نشأتها من خلال مطلبين :

المطلب الأول : **تعريف الأحزاب السياسية ووظائفها** .

المطلب الثانى : **نشأة الأحزاب السياسية** .

---

(١) د. مصطفى عبدالجواد ، الأحزاب السياسية فى النظام السياسى والدستورى الحديث والنظام الإسلامى ، دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ . ، ص ١٢١ .

المطلب الأول

تعريف الأحزاب السياسية ووظائفها

- تعريف الأحزاب السياسية :

تتصف الأحزاب ، بأنها ظاهرة سياسية مركبة ، لذلك يصعب النظر إليها من وجهة نظر واحدة ، واعطاؤها ، من ثم تعريفاً شاملاً ؛ فالأحزاب كأغلب الظواهر السياسية ، يمكن أن يكون لها مدلولات متعددة ، ويمكن لذلك دراستها من جوانب متعددة ، بيد أن الأحزاب لا يمكن تفهمها و دراستها إلا بدراسة هذه الجوانب كافة (١)

ولعل أهم التعريفات التي أوردها الفقه للأحزاب السياسية دارت إما باعتبارها تنظيما ، أى أن القوة التنظيمية للحزب هى التى تضفى عليه أهميته ، وتحقق ما يصبو إليه من أهداف ، وإما باعتبارها أيديولوجيته ، أى التركيز على المبادئ والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها ، كما جمعت بعض التعريفات الأخرى الجانب التنظيمى والايديولوجى ، كما كان للفقه الماركسى وجهة نظر مختلفة فى تعريفه للأحزاب السياسية . (٢)

لذا فإن هناك صعوبة فى وضع تعريف شامل لوجود أيديولوجيات مختلفة أثرت على نظم الحكم ووجهة نظر الفقهاء الذين تناولوا الموضوع بالدراسة ، كما أن اختلاف الأحزاب وتنوع الأدوار التى تقوم بها فى نظم الحكم المختلفة قد زاد الأمر صعوبة

---

(١) د. نبيلة عبدالحليم كامل ،الأحزاب السياسية في العالم المعاصر ، دار الفكر العربى ، بدون تاريخ ، ص ٧١ .

(٢) د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٢٤

وأمام هذه الصعوبات سوف نتناول مفهوم الفقه الليبرالى ، والفقه الماركسى للأحزاب السياسية ، وكذا مفهوم الفقه العربى له .

أولا : مفهوم الفقه الليبرالى للأحزاب السياسية :

اختلف مفهوم الفقه الليبرالى للأحزاب السياسية باختلاف الزاوية التى ينظر إليها كل فقيه للحزب ؛ فقد نظر بعض الفقهاء للحزب باعتباره تنظيما ، والبعض الآخر نظر إليه باعتباره أيديولوجية ، والبعض الثالث جمع فى تعريفه للحزب بين الجانب التنظيمى والجانب الأيديولوجى وذلك على النحو التالى :

أ- تعريف الحزب بالنظر الى الجانب التنظيمى :

هناك من الفقهاء من نظر للحزب باعتباره تنظيما فى المقام الأول ، فيعرفه بأنه تجمع من المواطنين يلتفون حول نظام واحد (١) ، بينما ذهب رأى أخر إلى القول بأن الأحزاب السياسية هى جماعة منظمة تهدف إلى الحصول على التأييد الشعبى ، وتتميز بشكل واضح عن جماعات المصالح (٢)

ورغم أن هذه التعريفات تبرز أهمية التنظيم ودوره المؤثر فى حياة الأحزاب بصفة عامة ، كما أن التعريف الثانى قد أخرج الجماعات التى لا تهدف إلى الحصول على التأييد الشعبى كجماعات الضغط من دائرة الأحزاب ، إلا أن ما يعيبها هو عدم النظر إلى الجانب الأيديولوجى فى حياة الأحزاب ، فالأحزاب بدون أيديولوجية يعتنقها أفرادها ستكون تجمعات سياسية تحتوى على بعض الأفكار السياسية والاجتماعية المتعارضة ، مما يؤدى إلى تضارب المصالح بين أعضائها فى حالة وصولهم للسلطة (٣) .

---

(١)Maurice Duverger " les parties politiques" librairie Armand Colin,1976,p: 253

(٢)Jean –Marie Denquin "introduction a la science politique Hachette ,Livre,paris,1992

(٣) د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٢٥

ب- تعريف الحزب بالنظر الى الجانب الأيديولوجى :

على العكس من وجهة النظر السابقة ركز بعض الفقهاء فى تعريفهم للأحزاب على الجانب الأيديولوجى فيعرفها البعض بأنها منظمات تعمل فى خدمة فكرة ما. ويذهب البعض الآخر من الفقه الى أن الأحزاب السياسية هى جماعة من الناس تعتنق اتجاها سياسيا معينا (١).

ولاشك أن الأيديولوجية التى تعتنقها الأحزاب هى أحد أخطر عوامل وجودها ومكوناتها ، فعلى أساسها يمكن الحكم على اتجاهاتها ، كما يتمكن الأفراد الذين يعتنقون نفس مبادئها من الانضمام إليها ، أو تأييد مرشحيها فى الانتخابات – وأيضا – يكون لها حيال تشكيلها برنامج عمل محدد واضح غير متعارض تم انتخابها على أساسه .

إلا أن ما يعيب هذا الاتجاه فى تعريف الأحزاب السياسية هو تركيزه على جانب واحد فى حياة الأحزاب ، ألا وهو الجانب الأيديولوجى باعتبارها عقيدة وفكرا ، إلا أنه أهمل جانبا مهما يشكل الركيزة الأساسية لأى تجمع سياسى أو حزبى ، وهو الجانب التنظيمى ؛ فالأحزاب بدون تنظيم قوى محدد المعالم لن تستطيع أن تقدم برنامجها للجماهير، وجذب النظر إليها ، والمنافسة مع الأحزاب الأخرى من أجل الوصول للسلطة ؛ لأن التنظيم يوفر الاتصال بين جميع أعضائها ومنظماتهم المختلفة ، وتنمية عدد العضوية ، وتوفير النفقات اللازمة للصرف على أنشطتها المختلفة ، وعمل الدعاية اللازمة لها حيال خوضها الانتخابات(٢).

---

(١)Jean Gicquel et Andre Hauriou – Droit constutionnel et institutions politiques- paris - 1985.p228

(٢) د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٢٦.

ج- تعريف الأحزاب بالنظر الى جوانبها المختلفة :

ينظر ذلك الجانب من الفقهاء فى تعريفه للأحزاب إلى جوانبها المختلفة ، أى بالنظر الى جملة المبادئ التى تعتنقها وتقوم عليها ، والهدف النهائى الذى تسعى إليه هو الحصول على السلطة أو الاشتراك فيها.

فقد ذهب رأى إلى القول بأنها تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطنى ومحلى من أجل الحصول على التأييد الشعبى ، بهدف الوصول الى ممارسة السلطة لتحقيق سياسة معينة ، بينما ذهب رأى آخر إلى القول بأن الحزب مجموعة من الأشخاص النشيطين سياسيا ، ينضمون فى إطار تنظيمى معين من أجل الفوز بالانتخابات لإدارة شئون الحكومة وتقرير السياسة العامة .

وتتميز هذه التعريفات بأنها قد جمعت بين الجانب التنظيمى والجانب الأيديولوجى والهدف الذى تسعى إليه الأحزاب وهو الوصول الى السلطة (١).

ثانيا : مفهوم الفكر الماركسى للأحزاب السياسية :

على خلاف وجهة نظر الفقه الليبرالى للأحزاب السياسية ، فإن نظرية الأحزاب السياسية لدى الفقه الماركسى تقوم فى إطار الأيديولوجية الشيوعية ؛ حيث ينظر للحزب بوصفه أحد عناصر الصراع السياسى فى المجتمع من أجل الاستحواذ على السلطة ، فيقوم الحزب فى المجتمع بدور طليعى يعكس مصالح الطبقة العاملة ، ويقودها صوب أهدافها المنشودة ؛ فيعرفه ماركس بأنه التعبير السياسى للطبقات الاجتماعية المختلفة (٢).

---

(١) د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(٢) Andre Haurio, Jean Gicquel et Patrice Gelard "droit constitutionnel et institutions politiques :p280

مشار إليه لدى د. مصطفى عبدالجواد محمود ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

ثالثا : مفهوم الفقه العربى للأحزاب السياسية :

إذا نظرنا إلى تعريف الحزب السياسى عند الفقه العربى ، نجد أن أغلب التعريفات التى قيلت قد اتفقت مع تعريفه عند الفقه الليبرالى ، فقد ذهب رأى إلى أن الحزب هو جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسى معين (١)

بينما ذهب رأى آخر إلى القول بأن الحزب هو جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص ، وأهدافهم ومبادئهم عن طريق الوصول للسلطة أو الاشتراك فيها (٢) ، وذهب رأى آخر إلى القول بأن الحزب السياسى هو تنظيم دائم على المستويين القومى والمحلى ، يسعى للحصول على مساندة شعبية ، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة (٣) ، بينما يرى البعض الآخر من الفقه أن الحزب السياسي هو جماعة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم أو المشاركة فيه بقصد تنفيذ برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية للدولة (٤) ، كما ذهب رأى (٥) أن الحزب السياسى عبارة عن : مجموع من الأفراد ، مكون لبناء سياسى ، لتحقيق أهداف معينة ، عن طريق السلطة السياسية ، وذلك وفق العقيدة التى تحكم سلوكه ، وبما يتضمنه من سلطة صنع القرارات ، والحزب كمؤسسة سياسية فى داخل النظام السياسى يتضمن العناصر الآتية :

---

(١) د. سليمان محمد الطماوى ، السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسى الإسلامى ، دراسة مقارنة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٦ ، ص ٦٢٧

(٢) د. رمزى الشاعر ، الإيديولوجيات وأثرها فى الأنظمة السياسية المعاصرة ،بدون دار نشر ،١٩٨٦ ، ص ١٦٦

(٣) د. سعاد الشرقاوى ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٤) د. محمد عبدالعال السنارى ، الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستورى ، دراسة مقارنة ، بدون دار أو سنة نشر ، ص ١٥

(٥) د. ابراهيم درويش ، المرجع السابق ، ص ١٧٧ .